شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

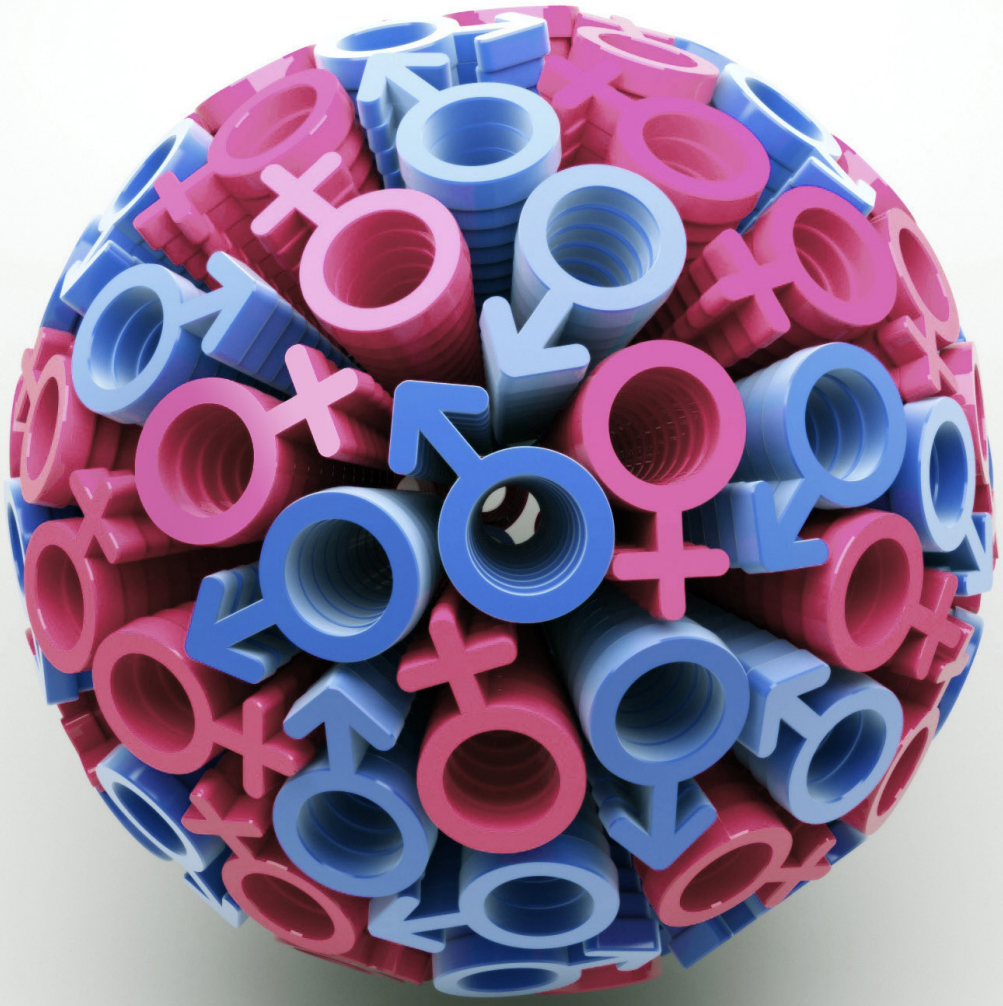

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المستقبل الذي ننشده: الحقوق والتمكين

إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014-2017

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014-2017

المستقبل الذي ننشده:
الحقوق والتمكين

حقوق الطبع والنشر © 2014 محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جميع الحقوق محفوظة

يبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكات مع أفراد على كافة مستويات المجتمع للمساعدة في بناء أمم تتحمل الأزمات من اجل دفع واستدامة النمو لتحسين نوعية وجودة الحياة للجميع. وعلى أرض الواقع، نقدم منظوراً عالمياً ورؤية محلية في أكثر من 170 بلداً وإقليماً، للمساعدة في تمكين الناس من الحياة بشكل كريم وبناء أمم قادرة على مواجهة الكوارث والتعافي من آثارها.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza
New York, NY, 10017 USA

الغلاف: Balein/Fotolia (fotolia.com)

التصميم: Suazion, Inc. (suazion.com)

جدول المحتويات

تمهيد 2

I. مقدمـــــة 3

إستراتيجية المساواة بين الجنسين، 2014-2017: الرسالة والنهج 4
الميزات النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين 5
هيكل إستراتيجية المساواة بين الجنسين 6

II. التفويض 7

الالتزامات العالمية في مجال المساواة بين الجنسين 7
التزامات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين 7

III. نتائج دمج المساواة بين الجنسين في الخطة الإستراتيجية، 2014-2017 9

ركائز الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساواة بين الجنسين 9
النتائج/ المخرجات من 1 إلى 7 الخاصة بالخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014-2017 10

IV. الفعالية المؤسسية في ادماج النوع الاجتماعي 16

السياسات والتخطيط 16
المساءلة والرقابة 17
الهيكل القائم على التنوع الاجتماعي 18
تكافؤ الجنسين داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 19
قدرات تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي 20
إدارة المعرفة والاتصالات 20
الموارد المالية 21

V. التنسيق والشراكات 22

الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة 22
التنسيق والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 23
التنسيق والشراكة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى 24
الشراكة مع المجتمع المدني 24
شركاء آخرون مهمون 25

VI. رفع التقارير بشأن إستراتيجية المساواة بين الجنسين وتقييمها 25

التعليقات الختامية 26

المصطلحات المستخدمة في إستراتيجية المساواة بين الجنسين 27

القرار المتخذ من جانب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن خدمات المشاريع في الدورة المنتظمة الأولى لعام 2014 29

تمهيد

تقع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم التفويض الإنمائي الممنوح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعتبر المساواة بين الجنسين، أولاً وقبل كل شيء، إحدى قضايا حقوق الإنسان. كما أنها عامل من عوامل دفع التقدم التنموي. وما لم تتمتع النساء والفتيات بالقدرة على الإدراك التام لحقوقهن في جميع ميادين الحياة، لن تحرز التنمية البشرية أي تقدم.

وبفضل إستراتيجية المساواة بين الجنسين الحالية للأعوام 2014-2017، يتبوأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكانة مناسبة ليضمن دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل جانب من جوانب عمله لدعم البلدان في القضاء على الفقر والتخفيف من حدة عدم المساواة والإقصاء.

وتقدم الإستراتيجية إرشادات تفصيلية لوحدات عمل البرنامج حول تعميم مقاربة إدماج النوع الاجتماعي النوع الاجتماعي أثناء تفعيل كافة جوانب الخطة الإستراتيجية 2014-2017 الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتضمن هذا تحديد المداخل الإستراتيجية لدفع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع النتائج السبعة للخطة الإستراتيجية.

وتلقي الإستراتيجية أيضاً الضوء على الآليات المؤسسية التي سيطبقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى يضمن أن يكون الموظفون على كافة المستويات مسؤولين عن تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين، وخلق بيئات عمل تحظى فيها المرأة والرجل بفرص متساوية للمساهمة في تحقيق رسالتنا والتقدم داخل منظمتنا. وتشمل هذه الآليات الالتزام بتعيين موظفين لهم خبرة في قضايا المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التعيين، ودعم بدء العمل بختم المساواة بين الجنسين، والاستمرار في استخدام اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون القائمة على النوع الاجتماعي.

وتقر الإستراتيجية بأن تحقيق التقدم في قضية المساواة بين الجنسين يقتضي العمل مع الأجهزة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويتم تدشين هذه الإستراتيجية في لحظة محورية من التنمية الدولية نقترب فيها في عام 2015 وهو التاريخ النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتكثيف النقاشات حول ما ينبغي تضمينه في خطة التنمية لما بعد عام 2015. كما تتم الآن مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف التي تم النص عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كجزء من أعمال المؤتمر بعد عام 2014، وكذلك التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المقدمة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجين في عام 1995.

ومع وجود المساواة بين الجنسين في بؤرة الضوء باعتبارها أولوية عالمية، يتعين علينا بذل ما في وسعنا للقضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي يمنع العديد من النساء من أن ينعمن بالحياة المنتجة المثمرة التي يستحققنها والذي يعوق التقدم التنموي الشامل. وأنا أشجع الجميع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الانضمام إليّ في تبني هذه الإستراتيجية الجديدة المبتكرة للمساواة بين الجنسين، وضمان تطبيقها بالكامل. وبذلك سنقترب من تلبية حقوق كل من المرأة والرجل ومن بناء عالم أكثر استدامة واشتمالاً للجميع.

Helen Clark

هيلين كلارك
مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ا. مقدمـــــة

يأتي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم التفويض الممنوح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو جزء أصيل من نهجه التنموي. ويشمل هذا الجهد الدفاع عن منح النساء والفتيات حقوق متساوية ومكافحة ممارسات التمييز وتحدي الأدوار والقوالب النمطية التي تؤثر في عدم المساواة والإقصاء.

ويتم تقديم إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت محوري يشهده ميدان وضع السياسيات العالمية. وفي الوقت الذي يعمل فيه العالم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، تتواصل الجهود الرامية لوضع مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة لتوجيه التنمية العالمية بعد عام 2015. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو20+) المنعقد في يونيو/حزيران 2012، توصل المشاركون لتوافق في الآراء حول الحاجة لوضع نموذج أكثر اتساعاً للتنمية يقوم على الشمولية والجودة والاستدامة. وأكد قادة العالم المشاركون في مؤتمر ريو20+ أن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة هما عاملان "مهمان لفعالية العمل في كافة جوانب التنمية المستدامة"، كما هو وارد في قرار الجمعية العمومية رقم 66/288. ويتزايد الوعي بالمساواة بين الجنسين، التي تستمد جذورها من حقوق الإنسان، باعتبارها هدفاً تنموياً أساسياً في حد ذاتها وباعتبارها عاملاً حيوياً في التعجيل بالتنمية المستدامة بوجه عام.

ويمثل آخر عامين قبل الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 فرصة لتكثيف الاستثمارات لتحقيق هذه الأهداف والدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقدم عملية مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الجلسة الثامنة والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في عام 2014، فرصة لمراجعة الدروس المستفادة من تبني أفضل الممارسات في الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويقدم استعراض ما بعد عام 2014 الذي أجراه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واستعراض بيجين20+ لعام 2015، والنقاشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بعد عام 2015 فرصاً أخرى لخلق توافق متجدد في الآراء والتزامات دولية بخلق عالم أكثر مساواة واستدامة واشتمالاً للجميع.

وبالرغم من التقدم المحرز منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجين في عام 1995، لا تزال هناك مجموعة من التحديات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن بين هذه التحديات انعدام المساواة في حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والبيئية؛ والتمييز الاجتماعي والقانوني ضد النساء والفتيات؛ والأعباء غير المتناسبة للعمل بدون أجر؛ والعنف ضد المرأة، الذي لا يمثل فقط انتهاكاً للحقوق الأساسية بل يعوق أيضاً التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. وتعوق هذه التحديات تقدم النساء وأسرهن وبلادهن. وفي البلدان الأكثر فقراً، والبيئات المتأثرة بالصراعات العنيفة أو الكوارث الطبيعية، تزداد غالباً صور عدم المساواة بين الجنسين وتتفاقم آثارها السلبية على التنمية.

تم تعريف المساواة بين الجنسين، التي تستمد جذورها من حقوق الإنسان، كهدفاً تنموياً أساسياً في حد ذاته وعاملاً حيوياً في تسريع عملية التنمية المستدامة.

FARDIN WAEZI/UNAMA

إستراتيجية المساواة بين الجنسين، 2014-2017: الرسالة والنهج

تماشياً مع الرؤية الواردة في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014-2017، فإن رسالة هذه الإستراتيجية للمساواة بين الجنسين هي المساهمة في القضاء على الفقر والتقليص من صور عدم المساواة بين الجنسين عن طريق تمكين المرأة وتعزيز وحماية حقوقها. وبتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء باعتبارهن رائدات التغيير وقائدات عمليات التنمية التي تشكل حياتهن، يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صورة لعالم أكثر اشتمالاً للجميع وأكثر استدامة وقدرة على مواجهة الكوارث.

بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتبر المساواة بين الجنسين متأصلة في حقوق الإنسان والقيم والمعايير الدولية. ويأتي تحقيق الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل من المرأة والرجل في صميم إطار التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر عاملاً اساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. ويمنح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي باعتباره الإستراتيجية الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين.[2] ويعتبر نهج البرنامج لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي نهجاً مزدوجاً يتضمن: دعم البرنامج لتمكين النساء والفتيات من خلال إجراءات تدخلية مستهدفة مرتبطة بجنس معين وأيضاً معالجة الشؤون القائمة على النوع الاجتماعي عند وضع كافة السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها.

وسوف يولي نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين، 2014-2017، اهتماماً خاصاً بالنساء والفتيات اللاتي يواجهن صوراً متعددة ومتشابكة من التمييز، على سبيل المثال بسبب العرق أو العجز (الإعاقة) أو الوضع الخاص بالمهاجرين والسكان الأصليين. وسوف يعتمد النهج اعتماداً كبيراً على التعلم والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال عن طريق تبادل المعرفة والبحوث وأفضل الممارسات المتعلقة بالسياسات والبرامج والإستراتيجيات وعن طريق تيسير البحث وعمليات التبادل بين الشركاء من مختلف البلدان والمناطق. وسوف يتضمن ذلك تبادل

TASH MCCARROLL/UN WOMEN ASIA AND THE PACIFIC

الخبرات فيما بين الشركاء والمجموعات النسائية من الجنوب وتعزيز التعاون بين البلدان التي تواجه تحديات إنمائية متماثلة.

كما سيولى اهتماماً خاصاً بإشراك الرجال والفتيان في مناصرة المساواة بين الجنسين والعمل على تحقيقها كاستراتيجية من أجل الحد من ومواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. كما ستُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة والدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين.

ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تحقيق التقدم على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتطلب العمل بصورة تعاونية مع كافة الجهات الأخرى. وسوف يستمر البرنامج بصفة خاصة في شراكته مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل مساندة الهيئات الحكومية في ترسيخ المساواة بين الجنسين في صياغتها للسياسات والمعايير والقواعد العالمية. وبالتنسيق الوثيق مع الهيئة، سوف يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول الأعضاء في تطبيق هذه المعايير عن طريق تقديم الدعم الفني للبلدان التي تطلبه. وسيظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً عن الالتزامات الخاصة بالبرنامج فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين أمام هيئة الأمم المتحدة للمرأة عبر خطة العمل المعمول بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة.. وبصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومدير نظام المنسق المقيم، سوف يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضمان أن تكون اعتبارات المساواة بين الجنسين مدمجة في التنسيق بين أنشطة المساعدة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة.

الميزات النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين

تعتمد إستراتيجية المساواة بين الجنسين، 2014-2017، على الإنجازات الإستراتيجية التي حققتها إستراتيجية المساواة بين الجنسين الأولى، 2008-2013، والدروس المستفادة منها. وهذه الدروس واردة في المرفقين 4 و5 لهذه الإستراتيجية، والمتاحين على الموقع الالكتروني الخاص بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[3] ومن بين الميزات النسبية التي يتمتع بها برنامج

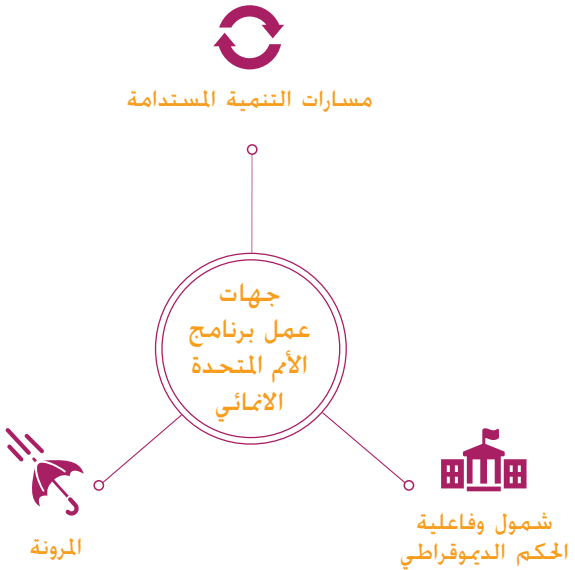

الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين:

(أ) التواجد العالمي للبرنامج بمكاتب تمثيلية في أكثر من 170 بلداً ومنزلته باعتباره المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تحظى بتفويض إنمائي واسع النطاق. كما يدير البرنامج نظام المنسق المقيم كما ويرأس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(ب) الاعتراف بحيادية البرنامج وقدرته على العمل كميسر للحوار الوسيط بين مختلف الأطراف المعنية في عملية التنمية؛

(ج) القدرة على بناء شراكات مع الوزارات المركزية المختصة والمؤسسات الحاكمة الأخرى لتشجيعها على عمل الإصلاحات القانونية والسياسية التي تقضي على العقبات الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين ووضع السياسات اللازمة لتمكين النساء والفتيات؛

(د) سلطة دعوة المجتمع المدني والمجموعات النسائية والأطرافغير الحكومية المعنية الأخرى للمشاركة في عمليات صنع السياسات مع السلطات الوطنية؛

يأتي الوفاء بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل من المرأة والرجل في صميم إطار التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(هـ) والاعتراف بالبرنامج باعتباره مؤسسة رائدة في مجال الفكر، بفضل تقرير التنمية البشرية الذي يصدره سنوياً ومطبوعاته الأخرى، التي توفر فرصاً للدعوة لعمل الإصلاحات السياسية وإدخال التغييرات على الأعراف والسلوكيات الاجتماعية.

هيكل إستراتيجية المساواة بين الجنسين

تقدم إستراتيجية المساواة بين الجنسين، 2014-2017، إرشادات إستراتيجية لوحدات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعميم مقاربة إدماج النوع الاجتماعي أثناء تفعيل الخطة الإستراتيجية، 2014-2017، والتي تنص على مخرجات ومؤشرات للمساواة بين الجنسين لكل ناتج من نواتجها السبع، بما فيها الناتج رقم 4 المتعلق بالحد من صور عدم المساواة بين الجنسين والتشجيع على تمكين المرأة. وتخطو إستراتيجية المساواة بين الجنسين خطوة أخرى أمام الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم مداخل إستراتيجية تفصيلية لدمج المساواة بين الجنسين في كل ناتج، إضافة إلى الناتج رقم 4.

وبدلاً من تقديم أولويات مفروضة تناسب الجميع، تعتمد الإستراتيجية على مجموعة من المؤشرات لبرامج التنمية، تضع المكاتب القطرية ضمن نطاقها خطط عمل خاصة بها للمساواة بين الجنسين كجزء من وثائق برامجها القطرية وعلى نحو يتواءم مع البرامج الإقليمية ذات الصلة. وسوف تكون هذه التدخلات متسقة مع الخطة الإستراتيجية والبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخطط التنمية الوطنية، بما فيها الخطط المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الدولة العضو المعنية. ويضمن هذا النهج الإحساس بالملكية الوطنية وتنسيق الأمم المتحدة في استجابة الإستراتيجية لتحديات التنمية المحلية التي تواجه المرأة. وتتألف إستراتيجية المساواة بين الجنسين مما يلي:

(أ) القسم 1 يستعرض سياق الإستراتيجية والرسالة والنهج، والميزات النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيكل الوثيقة؛

(ب) القسم 2 يستعرض الالتزامات العالمية والتزامات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين؛

(ج) القسم 3 يشرح الكيفية التي سيتم بها دمج المساواة بين الجنسين في كل ناتج من نواتج الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014-2017؛

(د) القسم 4 يوضح الترتيبات المؤسسية الداعمة لدمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) القسم 5 يعالج الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما شراكته مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعاونه مع المجتمع المدني؛

(و) القسم 6 يصف الكيفية التي سيعد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقاريره المتعلقة بإستراتيجية المساواة بين الجنسين وتقييمه لها.

UNDP INDIA

II. التفويض

الالتزامات العالمية في مجال المساواة بين الجنسين

تعالج جميع الالتزامات العالمية الرئيسية اليوم قضية المساواة بين الجنسين في سياق الشواغل المواضيعية لها، بما لها من أعراف ومعايير والتزامات دولية وإقليمية ووطنية. ومن بين الالتزامات العالمية البارزة التي تقود جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ومنهاج عمل بيجين؛ وإعلان الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وقرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي تتناول قضايا المساواة بين الجنسين؛ وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وإطار عمل هيوغو؛ والالتزامات الخاصة بفاعلية المعونات، ومجموعة من الالتزامات الإقليمية (انظر الإطار 1).

التزامات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين

منذ طرح إستراتيجية المساواة بين الجنسين الأولى 2008-2013 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عززت الأمم المتحدة التزاماتها بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة أعمالها. وفي عام 2010، أسست الجمعية العمومية للأمم المتحدة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتعزيز التنسيق والمساءلة فيما يتعلق بنتائج المساواة بين الجنسين عبر المنظمة.

خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة.

تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم وضع خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة التي تهدف لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتضع خطة العمل هذه، التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في إبريل/نيسان 2011، فهماً عاماً واشتراطات معيارية لتعميم المساواة بين

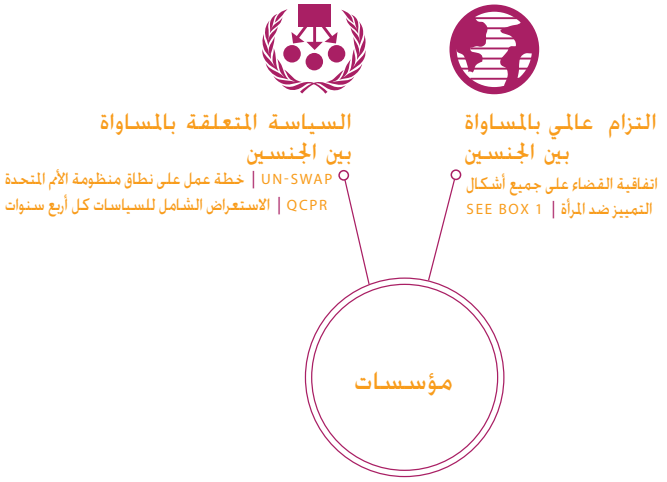

الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الستة التالية: المساءلة، والإدارة القائمة على النتائج، والرقابة، والموارد البشرية والمالية، والقدرة، وإدارة الترابط والمعرفة والمعلومات. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن بصدد التحقق من وفائه باشتراطات خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، التي يورد القسم 5 بعض التفاصيل عنها.

الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات.

في ديسمبر/كانون الأول 2012، اتخذت الجمعية العمومية القرار رقم 67/226 بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والذي تم بموجبه استكمال خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة. ويطالب القرار بزيادة الاستثمارات في النواتج والمخرجات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتركيز عليها، وامتلاك الخبرة الفنية الكافية في تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي لضمان الترابط والدقة والفعالية في الرقابة على نتائج المساواة بين الجنسين وتقييمها ورفع التقارير بشأنها وبشأن تتبع النفقات وتخصيص الموارد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. كما يشجع القرار 67/226 المنظمات التابعة للأمم المتحدة على جمع وتحليل ونشر البيانات القابلة للمقارنة، مصنفة حسب الجنس والعمر، لتوجيه عمليات وضع البرامج القطرية.

الإطار 1. الالتزامات العالمية والإقليمية الرئيسية بتحقيق المساواة بين الجنسين

اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. توفر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979 إطاراً شاملاً لتوجيه كافة الإجراءات القائمة على حقوق الإنسان والتي تهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويُفهم عدم المساواة بين الجنسين في إطار هذه المعاهدة على أنه نتيجة لممارسة التمييز ضد المرأة. وتضع الاتفاقية تعريفاً للتمييز وتحدد مجموعة من الخطوات التي يتعين على الدول اتخاذها للقضاء عليه. وتأكد على حقوق المرأة في مجالات محددة. وتضع شروط على إجراءات التصديق والرقابة ورفع التقارير والمسائل الإجرائية الأخرى.

منهاج عمل بيجين. يعتبر منهاج عمل بيجين 1995 "جدول أعمال لتمكين المرأة" والذي تم التوقيع عليه من كافة الحكومات ويُنظر إليه على أنه "شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام". ويضم المنهاج تحليلاً علي أساس النوع الاجتماعي للمشكلات والفرص في 12 مجالاً مثيراً للقلق. بالإضافة إلي جملة من المعايير الواضحة والمحددة للإجراءات التي يجب أن تتخذها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. بما فيها القطاع الخاص متى كان ذلك ملائماً. كما ينص المنهاج على الالتزام العالمي الأول بتعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي باعتباره المنهجية التي سيتم من خلالها تحقيق تمكين المرأة.

الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. قامت الأهداف الإنمائية للألفية. فعلياً. بتجميع كافة الاتفاقيات السابقة. بما فيها المتعلقة بحقوق المرأة وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ودمجها في مجموعة واحدة من الأهداف الرئيسية والمعايير المطلوبة للمجتمع التنموي. وقد اتخذ إعلان الألفية الذي استُمدت منه هذه الأهداف موقفاً واضحاً من حيث اعتبار المساواة بين الجنسين حقاً في حد ذاتها وعاملاً لدفع عملية التنمية. كما أن المجتمع التنموي الآن بصدد مراجعة الدروس المستفادة لقياس مدي التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بغية تسريع وتيرة التقدم قبل الموعد النهائي المحدد لتحقيق هذه الأهداف في عام 2015 والتمكين لوضع خطة تفصيلية للتنمية لما بعد عام 2015.

إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة. يؤكد إعلان القضاء على العنف ضد المرأة 1993. والذي يُعتبر الوثيقة الأولي الدولية لحقوق الإنسان التي تعالج حصرياً وصراحةً قضية العنف ضد المرأة. أن هذه الظاهرة تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وممارستها للحريات الأساسية أو تقوضها أو تحول دون التمتع بها. ويذكر الإعلان أن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي يأخذ أشكالاً عديدة مختلفة ويُمارس في مجموعة من البيئات بما فيها تلك التي تعاني من أزمات. فهذا العنف متجذر بشكل عميق في العلاقات الهيكلية بين المرأة والرجل والتي تغيب فيها المساواة.

المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. شكل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المنعقد في القاهرة في عام 1994 معلماً بارزاً في تاريخ السكان والتنمية. وأيضاً في تاريخ حقوق المرأة. فقد توصلت الوفود المشاركة إلى الإجماع علي أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي أولوية عالمية. وقد تم التعامل مع هذه القضية من منظور حقوق الإنسان العالمية. وباعتبارها خطوة رئيسية ضرورية تجاه القضاء على الفقر واستقرار النمو السكاني. وتعتبر قدرة المرأة على التمتع بالصحة الإنجابية والحصول علي الحقوق الإنجابية حجر الزاوية من أجل تمكينها وعاملاً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة.

أطر العمل والالتزامات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. تتألف وثائق الأمم المتحدة التوجيهية بشأن المرأة والسلام والأمن من قرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و1889 (2009) المعنية بالمرأة والسلام والأمن و1820 (2008) و1888 (2009) و2106 (2013) و2122 (2013) المعنية بالعنف الجنسي في النزاع المسلح. وقد شكلت هذه القرارات الأسس التي انبثقت عنها جهود مجتمع الأمم المتحدة الرامية لتوسيع دور المرأة في المناصب القيادية في كل جانب من جوانب منع نشوب النزاعات وحلها. بما في ذلك جهود صنع السلام وبنائه. وتحسين حماية النساء والفتيات ضمن إطار من سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. كانت اتفاقيات مؤتمر كانكون المنبثقة عن المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2010 السياسة العالمية الأولى للتغير المناخي التي تضم إشارات متعددة للمساواة بين الجنسين. ومنذ ذلك الحين. تحققت مكاسب عديدة لتعزيز مشاركة المرأة في المفاوضات ولترسيخ المساواة بين الجنسين في الوثائق المنبثقة عن الاتفاقية الإطارية وكذلك في صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف وصناديق الاستثمارات المناخية. وفي مؤتمر الأطراف الثامن عشر المنعقد في الدوحة عام 2012. اتُخذ قرار بتعزيز التوازن بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغيُّر المناخ وفي تمثيل الأطراف في الهيئات المؤسسة بموجب الاتفاقية أو بروتوكول كيوتو.

إطار عمل هيوغو. يعتبر إطار عمل هيوغو 2005 الذي يبلغ عمره 10 أعوام أول خطة تشرح وتصف وتفصل العمل المطلوب من كافة القطاعات والأطراف الفاعلة المختلفة للحد من خسائر الكوارث. ويوفر الإطار أداة لدمج منظور قائم على النوع الاجتماعي في كافة صور إدارة مخاطر الكوارث. بما في ذلك عمليات تقييم المخاطر وآليات الإنذار المبكر.

التزامات فعالية المعونات. تتعهد البلدان النامية والجهات المانحة. من خلال برنامج عمل أكرا 2008. المستند إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونات 2005. بضمان تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بكل منها بطرق تتسق مع الالتزامات الدولية التي وافقت عليها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والعجز والاستدامة البيئية. وقد وافقت شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال التي اعتمدت في عام 2011 على تعميق وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة جوانب الجهود الإنمائية. بدءاً من آليات المحاسبة إلى بناء السلام وبناء الدول.

التزامات إقليمية أخرى. ثمة التزامات إقليمية عديدة تؤكد أيضاً على أهمية المساواة بين الجنسين وتدعمها. مثل البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي عام 2003؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله 1994 (اتفاقية بيليم دو بارا)؛ والاتفاقية الأوروبية بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي 2011؛ وإعلان منتدى جزر المحيط الهادئ بشأن المساواة بين الجنسين 2012.

III. نتائج دمج المساواة بين الجنسين في الخطة الإستراتيجية، 2014-2017

ركائز الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساواة بين الجنسين

ترسم الخطة الإستراتيجية، 2014-2017، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة مجالات عمل رئيسية: (أ) المسارات الإنمائية المستدامة؛ (ب) الحكم الديمقراطي الشامل والفعال؛ و (ج) بناء قدرات المواجهة.

المسارات الإنمائية المستدامة

يقدم مجال عمل المسارات الإنمائية المستدامة فرصة لمعالجة صور عدم المساواة وإعادة صياغة السياسات لتمكين النساء والفتيات على تنوعهن، حتى يصبحن عاملات محفزات على التغيير وشريكات على قدم المساواة مع الرجال في السعي لتعزيز النمو الشامل والعادل والمنصف والمستدام. وبإشراك المرأة، يمكن تحقيق النجاح في القضاء على الفقر والتشجيع على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

الحكم الديمقراطي الشامل والفعال

يعتبر ضمان المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في عمليات الحكم والمساواة بينهما في المزايا المتحققة من الخدمات شرطين مسبقين لتحقيق الحكم الديمقراطي الشامل والفعال. ويقدم الجانب المتعلق بالحكم الديمقراطي من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة للدفع قدماً بالحقوق القانونية للمرأة وتمكينها، وتعزيز لجوئها إلى العدالة، وضمان تقديم خدمات مراعية للفروق بين الجنسين ومنصفة، والتشجيع على المشاركة المتساوية بين الجنسين في عملية صنع القرار.

بناء قدرات المواجهة

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاملين أساسيين في بناء قدرات المواجهة الفردية والمؤسسية والاجتماعية. وتؤدي صور عدم المساواة المنهجة إجمالاً، ولاسيما تلك الصور التي تكون بين المرأة والرجل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى تفاقم أثر الصدمات الاقتصادية والسياسية والمرتبطة بالكوارث والمناخ وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم. ويلزم إشراك المرأة في كافة مراحل عمليات صنع السلام الرسمية وغير الرسمية ويجب أن تُراعى الأولويات الخاصة بها عند وضع أجندات منع الصراعات، والتعافي المبكر من الأزمات، والسلام الدائم، والقدرة على المواجهة، والتنمية المستدامة.

مساهمة إستراتيجية المساواة بين الجنسين في مجالات عمل إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المسارات الإنمائية المستدامة

عند معالجة صور عدم المساواة وإعادة صياغة السياسات، تستطيع النساء والفتيات أن يصبحن عاملات محفزات على التغيير وشركاء على قدم المساواة مع الرجال في السعي لتعزيز النمو الشامل والعادل والمنصف والمستدام.

الحكم الديمقراطي الشامل والفعال

يعتبر ضمان المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في عمليات الحكم والمساواة بينهما في المزايا المتحققة من الخدمات شروطاً مسبقة لتحقيق الحكم الديمقراطي الشامل والفعال.

قدرات المواجهة

يلزم إشراك المرأة في كافة مراحل عمليات صنع السلام الرسمية وغير الرسمية ويجب أن تُراعى الأولويات الخاصة بها عند وضع أجندات منع الصراعات، والتعافي المبكر من الأزمات، والسلام الدائم، والقدرة على المواجهة، والتنمية المستدامة.

يعتبر ضمان المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في عمليات الحكم والمساواة بينهما في المزايا المتحققة من الخدمات شروطاً مسبقة لتحقيق الحكم الديمقراطي الشامل والفعال.

النواتج من (1-7) الخاصة بالخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014-2017

يقدم هذا القسم من إستراتيجية المساواة بين الجنسين مداخل للدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل ناتج من نواتج الخطة الإستراتيجية. وقد جاء تكرار المداخل الإستراتيجية في المدخل رقم 4 مع النواتج الأخرى عن عمد لضمان معالجة قضية المساواة بين الجنسين بغض النظر عن الناتج الذي يركز عليه أي مكتب قطري.

الناتج 1

النمو الشامل والمستدام، ودمج القدرات الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وسبل العيش للفقراء والمستبعدين.

يقر الناتج 1 بأنه من اجل على الفقر يتحتم على كل من النمو والتنمية المستقبلية ان يكونا شاملين للجميع ومنصفين ومستدامين وأن تكون مشاركة المرأة على قدم المساواة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

المداخل الإستراتيجية

(أ) سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء الوطنيين لدعم النُهُج الخاصة بتغيير الأعراف التقليدية القائمة على النوع الاجتماعي والتقليص أو القضاء على معوقات تمكين المرأة اقتصادياً. (راجع المُخرج 4.1)

(ب) سوف يساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء الوطنيين في زيادة مراعاة الاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي في تدابير الحماية الاجتماعية. (راجع المُخرج 4.1)

(ج) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء في دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة. (راجع المُخرج 4.5)

(د) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء في ضمان توفير إدارة مراعية للمنظور القائم على النوع الاجتماعي في إدارة الموارد الطبيعية. (راجع المُخرج 4.5)

(ه) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود الشركاء الرامية إلى زيادة حصول المرأة على سلع وخدمات النظم الإيكولوجية وامتلاكها وإدارتها لها، وذلك بعدة وسائل من بينها تمويل الأنشطة المناخية. (راجع المُخرج 4.5)

(و) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات في ضمان قدرة المرأة على الحصول على طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة. (راجع المُخرج 4.5)

الناتج 2

تلبية توقعات المواطنين فيما يخص التمتع بصوت مسموع والتنمية وسيادة القانون والمساءلة عن طريق نظم أقوى للحكم الديمقراطي.

يتعلق الناتج 2 بإرساء أو تعزيز إطار الحكم الديمقراطي وبناء قدرات التكيف وادماجها في مبادئ وقواعد المشاركة وأنظمة ومؤسسات الحكم الأساسية.

المداخل الإستراتيجية

(أ) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الرامية إلى التعجيل بمشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في كافة عمليات صنع القرار ، بما فيهن الشابات والفئات المهمشة . (راجع المُخرج 4.4)

(ب) سوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني اللازم لإرساء أو تعزيز آليات الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إجراءات الإدارة العامة. (راجع المُخرج 4.4)

(ج) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشبكات النسائية وحركات المجتمع المدني في تقريب منظور المساواة بين الجنسين من عمليات صنع السياسات والإصلاحات القانونية، بما فيها الإصلاحات المتعلقة بالشفافية والمساءلة. وسوف يستغل شراكاته مع السلطات الحكومية والإدارات العامة وأجهزة صنع السياسات الأخرى الرئيسية في تقديم فرص لإشراك هذه الشبكات والحركات.

(د) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء في ضمان توفير إدارة مراعية لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد الطبيعية. (راجع المُخرج 4.5)

(ه) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإصلاحات القانونية والسياسية بهدف التعجيل بدمج حقوق المرأة قانونياً وعملياً، والقضاء على التمييز، واستئصال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ويشمل هذا دعم المؤسسات الوطنية في الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها التطبيق الوطني لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى تقديم الدعم الفني وودعم السياسات والمناصرة في المواضيع المتعلقة بالدساتير وقوانين المساواة بين الجنسين والأسرة والعنف المنزلي والملكية والأراضي والميراث والمواطنة ودعم المعرفة بالقوانين وتقديم التدريب الخاص بحقوق المرأة للنساء والمجتمعات والقادة الدينيين والتقليديين.

PABLO LA ROSA/UNDP URUGUAY

الناتج 3

قيام البلدان بتعزيز قدرات المؤسسات تدريجياً من اجل تحقيق وصول شامل للخدمات الأساسية.

يهتم الناتج 3 بقدرة المؤسسات على قيادة عملية التنمية وتقديم خدمات العدالة والأمن والخدمات الأساسية الأخرى لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشرائح الأكثر تهميشاً.

المداخل الإستراتيجية

(أ) سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان أن تكون عملية استعادة الوظائف الأساسية للحكومات في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات مستجيبة للاحتياجات الخاصة بكل من النساء والرجال. وسوف يُقدم الدعم لضمان أن تكون قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن أولويات الميزانيات والسياسات في سياقات ما بعد انتهاء الصراعات وأن تكون مخصصات الميزانيات مراعية للفروق بين الجنسين.

(ب) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني والمحلي في توسيع نطاق حصول المرأة على الخدمات، بما فيها خدمات الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والأمن والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وإشراك المرأة والرجل على نحو منصف في تحديد أولويات الخدمات المحلية وتقديمها. ويشمل هذا دعم المجموعات النسائية في وضع مبادرات مكافحة الفساد وقيادتها.

(ج) سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء لضمان التقديم الفعال للخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال تدخلات مستهدفة يقوم بها وتُقدم للنساء المصابات والمتأثرات بالفيروس. وسوف تُولى عناية خاصة لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي ودور الرجال والفتيان في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

(د) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء الوطنيين في تزويد ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بالدعم والخدمات متعددة القطاعات. (راجع المُخرَج 4.2)

(ه) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز لجوء المرأة للعدالة في النظم الرسمية وغير الرسمية. ويشمل هذا مراعاة اعتبارات النوع والجنس في القطاعات القضائية والأمنية والقانونية عبر بناء القدرات وزيادة تمثيل المرأة في عملية صنع القرار؛ وتعزيز التمكين القانوني للمرأة؛ وإشراك القادة الدينيين والتقليديين في قضايا حقوق المرأة.

(و) حيث إن المساواة بين الجنسين هي عامل محرك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن جميع تقييمات هذه الأهداف وخطط العمل الخاصة بها (بما فيها خطط العمل الخاصة بإطار تسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية) سوف تسترشد بتحليل عامل المساواة بين الجنسين كما ستتم عمليات تدخل مستهدفة لمعالجة صور عدم المساواة الدائمة بين الجنسين.

الناتج 4

تحقيق تقدم سريع في الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة.

يوضح الناتج 4 التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجاه "زيادة الاستثمار في النواتج والمخرجات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتركيز عليها في برامج إطار الأمم المتحدة من أجل التنمية"[5] ويعزز هذا الناتج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويستكمل دمجها في جميع النواتج الأخرى.

المداخل الإستراتيجية

لغرض تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الناتج 4، فإن المداخل الإستراتيجية في هذا الناتج تقع ضمن خمسة مجالات للمخرجات جرى تحديدها في إطار النتائج والموارد المتكامل الخاص بالخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014-2017.

المخرج *4.1* التعجيل بالتدابير التي تقودها البلدان للدفع قدماً بتمكين المرأة اقتصادياً.

سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء الوطنيين، مثل وزارات المالية والتخطيط، لدعم النُهُج التي تقلل أو تقضي على العوائق، التي غالباً ما تكون مخفية، أمام تمكين المرأة اقتصادياً. وسوف يقتضي هذا العمل مع القطاع الخاص ويشتمل على معالجة القضية المتشابكة لعمل المرأة بدون أجر وقيود الوقت المفروضة عليها؛ وتعزيز العمل اللائق للمرأة؛ ودعم الإصلاحات السياسية والتشريعية لضمان المساواة في حصول المرأة على الأصول الإنتاجية وسيطرتها عليها، بما فيها الأراضي وخدمات الائتمان؛ ودمج مقاربة إدماج النوع الاجتماعي في إدارة المالية العامة والتشجيع على وضع الميزانيات المراعية لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي. وسوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود الشركاء الوطنيين الرامية إلى زيادة مراعاة الاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي في تدابير الحماية الاجتماعية لغرض تمكين المرأة وكذلك الرجل من المشاركة في الاقتصاد وإدارة شؤونهم المنزلية. وتتضمن هذه التدابير التأمين الاجتماعي للحماية من البطالة والمرض والعجز؛ والمستلزمات الزراعية المدعومة؛ وخطط ضمان العمل.

المخرج *4.2* تطبيق التدابير وتنفيذها في مختلف القطاعات لمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود الشركاء الوطنيين الرامية إلى وضع وتنفيذ الأطر القانونية والسياسية اللازمة لمكافحة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، الذي يعتبر انتهاكاً للحقوق الأساسية فضلاً عن أنه يحول أيضاً دون ممارسة المرأة لحقوقها الاقتصادية والسياسية الأخرى. ويشمل هذا العمل الأطراف الحكومية الفاعلة والقادة التقليديين والمجتمعيين والدينيين والمرأة لتعزيز توفير العدالة للناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وسوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء الوطنيين في تزويد ضحايا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بالدعم والخدمات متعددة القطاعات (العدالة والأمن والصحة والاقتصاد). ويشمل هذا توفير المحاكم المختصة والمتنقلة والدعم الشرطي والقانوني وتعزيز قدرات المساواة بين الجنسين لدى الرجال والنساء العاملين في أجهزة الشرطة والنيابة والقضاء وزيادة عدد النساء العاملات في قطاعي العدالة والأمن. وسوف يدعم البرنامج حملات البحث والتوعية العامة وتعبئة المجتمع المعنية بمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها، وذلك بطرق عديدة منها العمل مع الرجال والفتيان. وسوف يركز هذا العمل أيضاً على تغيير القوالب النمطية والأدوار والعلاقات بين الجنسين.

المخرج *4.3* إستراتيجيات وطنية مبنية على الادلة وشراكات للدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

سوف يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكانته بوصفه الوكالة الإنمائية الرائدة التابعة للأمم المتحدة ويستند إلى مطبوعاته الرئيسية كتقرير التنمية البشرية السنوي لأجل الدعوة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإثبات الروابط القائمة بين المساواة بين الجنسين وتحسين نواتج التنمية لغرض التأثير على الخطاب العالمي، وذلك في سياق استعراض الأهداف الإنمائية للألفية واستعراض بيجين20+ وعملية التنمية لما بعد عام 2015. وسوف يعزز البرنامج قدرات جمع وتحليل واستخدام مجموعة من البيانات ذات الصلة بصنع السياسات المراعية لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي ، بما فيها البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي. وسوف يشارك في هذه الجهود مع منظومة الأمم المتحدة، كما سيستخدم البرنامج أدوات مثل دليل عدم المساواة بين الجنسين، الذي يوضح الخسارة المتحققة في التنمية البشرية نتيجة لمظاهر عدم المساواة بين الجنسين، لغرض تحليل السياسات والقيام بأنشطة الدعوة. وسوف يدعم البرنامج الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين

في إجراء البحوث وتقييم التقدم المحرز والدعوة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. في سياق استعراض الأهداف الإنمائية للألفية واستعراض بيجين20+ وعملية التنمية لما بعد 2015. وسيسهل البرنامج عملية تبادل هذه المعارف والخبرات بين الشركاء في الجنوب.

المُخرج *4.4* اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإصلاحات التي تتم في أنشطة الدعوة والسياسات والقانون للتعجيل بأن تحظى النساء، بمن فيهن الشابات والفئات المهمشة، بمشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار عبر كافة فروع الدولة. ويشمل هذا تعزيز مشاركة المرأة كناخب ومُرشح في العمليات الانتخابية؛ ودعم التمثيل النسائي في مؤسسات الحوكمة، بما فيها اللجان الدستورية والبرلمانات والإدارات العامة والسلطة القضائية. وسوف يقدم البرنامج الدعم الفني اللازم لإرساء أو تعزيز آليات الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إجراءات الإدارة العامة. ويشمل هذا تقديم الدعم المباشر للجان المعنية بالمساواة بين الجنسين والتجمعات والشبكات النسائية. وسوف يدعم البرنامج القيادة والمشاركة النسائية في تدابير التخفيف من حدة الصراعات والوساطة وبناء السلام. ويشمل هذا دعم القدرات التفاوضية لدى المرأة وتعزيز الشبكات النسائية ودعم الشركاء في تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325.

المُخرج *4.5* اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة حصول المرأة على السلع والخدمات البيئية (بما فيها تمويل الأنشطة المناخية).

سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على دمج اعتبارات النوع والجنس وتوسيع المشاركة النسائية في وضع وتنفيذ خطط وسياسات التنمية المستدامة الشاملة للجميع، بما في ذلك خطط وسياسات التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدتها.

كما سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء في ضمان توفير إدارة مراعية لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد الطبيعية. ويشمل هذا ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وحمايتها. وتعتبر مساواة المرأة في تملك تلك الموارد واستخدامها للأغراض المنزلية والإنتاجية عنصراً أساسياً في هذا العمل. وسوف يدعم البرنامج جهود الشركاء الرامية إلى زيادة حصول المرأة على سلع وخدمات النظم الإيكولوجية وامتلاكها وإدارتها بشكل مستدام، وذلك بعدة وسائل من بينها تمويل الأنشطة المناخية. وسوف يشتمل هذا العمل على وضع السياسات والبرامج التي تهدف إلى إزالة العوائق الهيكلية أمام تكافؤ الفرص التي تحصل عليها المرأة في مجال الأعمال التي لا تضر بالبيئة وفي الصناعات القادمة للتكيف مع المناخ والتخفيف من حدته. وسوف يبني البرنامج قدرات سيدات الأعمال والعاملات حتى يتمكن من بدء هذه الأعمال التي لا تضر بالبيئة وتطويرها. كما سيدعم البرنامج الحكومات في ضمان أن تكون المرأة قادرة على الحصول على طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة وسوف يدعم أنشطة بناء القدرات النسائية لتمكينهن من المشاركة في وضع أُطر العمل السياسية والمؤسسية. وسوف يشمل هذا دعم أنشطة التدريب ووضع آليات تحفيزية لتمكين المرأة من أن تصبح سيدة أعمال في مجال الطاقة وأن تبني شراكات بين القطاع العام والخاص.

LUIS ACOSTA/AFP FOR UNDP

الناتج 5

قدرة البلدان على التقليل من احتمالية نشوب صراعات، والتخفيف من خطر الكوارث الطبيعية، بما فيها خطر التغيرات المناخية.

يركز هذا الناتج على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تهدف إلى مساعدة البلدان في التعافي بسرعة وفعالية من الأزمات الناشئة عن الصراعات في الحالات التي تعجز فيها جهود منعها، والتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية، لاسيما الكوارث التي تتفاقم حدتها جراء التغير المناخي.

المداخل الإستراتيجية

(أ) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياسات وخطط الحد من الكوارث والمخاطر المناخية وأيضاً في أُطر موازنة القطاعات الرئيسية (مثل المياه والزراعة والطاقة والصحة والتعليم). ويشمل هذا دعم القدرات الوطنية في جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والسن وتحليل خطر المناخ والكوارث من منظور النوع والجنس.

(ب) سوف يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدتها والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها. ويشمل هذا بناء قدرات المنظمات النسائية للمشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والإستراتيجيات، وأيضاً بناء قدرات المؤسسات ذات الصلة لدمج مقاربة إدماج النوع الاجتماعي.

(ج) سوف يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون برامج الحد من خطر الكوارث والتخفيف من حدة التغير المناخي والتكيف معه داعمة بصفة خاصة للنساء في تنمية قدراتهن اللازمة لمواجهة الكوارث والتغيرات المناخية. ويعتبر ضمان حيازتهن وحقوقهن في الأراضي والمياه والغابات والسكن والأصول الأخرى عنصراً مهماً في هذا الجهد، إذ يضمن هذا حصولهن على سبل عيش بديلة نظيفة وغير ضارة بالبيئة.

(د) في سياق حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، سوف يهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماماً خاصاً بضمان مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. (راجع المُخرج 4.4)

(ه) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات النسائية في وضع أُطر السياسات والآليات المؤسسية اللازمة لبناء توافق في الآراء وإدارة الصراعات سلمياً.

الناتج 6

التعافي المبكر والعودة السريعة للمسارات الإنمائية المستدامة في بيئات ما بعد انتهاء الصراعات والكوارث.

يؤمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الإجراءات التدخلية للتعافي المبكر التي توفر سبلاً لكسب العيش وتنشط الاقتصاديات المحلية وتبني التلاحم الاجتماعي وتعالج صور عدم المساواة الهيكلية بين المرأة والرجل تستطيع أن توفر الأساس اللازم للتعافي التام وترسم مساراً للتنمية المستدامة.

المداخل الإستراتيجية

(أ) سوف يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساواة في إشراك الرجل والمرأة كمستفيدين من برامج التنمية المحلية وخلق فرص العمل وتقديم الخدمات ميدانياً وإعادة الدمج في أوضاع ما بعد الصراعات والكوارث. وسوف يشمل هذا إيلاء تركيز خاص على زيادة حصول المرأة على سبل كسب العيش الإنتاجية الآمنة وزيادة حصة المزايا المستحقة للمرأة من خلال العمل المؤقت في بيئات التعافي الاقتصادي المبكر.

(ب) سوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء القدرات التفاوضية لدى النساء وتوعية الرجال بالقضايا الخاصة باعتبارات النوع والجنس ليشاركوا في الإجراءات التدخلية

ANASTASIYA KASYANOVA/UNDP UZBEKISTAN

المراعية لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي لمنع نشوب الصراعات وإرساء السلام. ويشمل هذا تقديم الدعم في بناء التحالفات بين الشبكات النسائية لتمكينها من الإفصاح عن أولوياتها أثناء عمليات صنع القرار المتعلقة بأولويات التعافي واستعادة الخدمات الأساسية.

(ج) سوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الدعم لزيادة مشاركة المرأة في أنشطة التعافي المبكر عن طريق ضمان أن تقدم عمليات تقييم الاحتياجات بعد انتهاء الكوارث والصراعات بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي وأن تحدد الأولويات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وأن تضم خطط التعافي الموارد اللازمة للوفاء بالاحتياجات المحددة.

(د) كجزء من جهود التعافي المبكر، سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم اللازم لتصميم نُهج العدالة الانتقالية في سياقات محددة لتسهيل المصالحة وخلق ثقافة قوامها المساءلة والاحترام، لاسيما لحقوق المرأة ومطالبها. وسوف تأتي حاجة الضحايا إلى الجبر والعدالة في صميم هذه الجهود، مما من شأنه أن يعزز أيضاً جهود التلاحم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.

(ه) سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأطراف الوطنية الفاعلة لضمان فعالية نظم الأمن والعدالة في معالجة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومكافحة الأعراف الاجتماعية التمييزية. (راجع المخرج 4.2)

D. RAMIREZ/UNITED NATIONS COSTA RICA

الناتج 7

منح الأولوية لقضايا الفقر وعدم المساواة والإقصاء في جميع مناقشات وإجراءات التنمية على كافة المستويات، بما يتفق مع مبادئ المشاركة الخاصة بالبرنامج.

يركز هذا الناتج على ضمان أن تحظى مبادئ التنمية البشرية المستدامة بالأهمية المحورية في مناقشات وإجراءات التنمية الرئيسية، من خلال منح الأولوية لقضايا الفقر وعدم المساواة والإقصاء.

المداخل الإستراتيجية

(أ) سوف يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكانته بوصفه المنظمة الإنمائية الرائدة التابعة للأمم المتحدة ويستند إلى مطبوعاته الرئيسية للدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق النساء والفتيات، وإثبات الروابط القائمة بين المساواة بين الجنسين وتحسين نواتج التنمية. (راجع المُخرج 4.3)

(ب) سوف يعزز البرنامج القدرات اللازمة لجمع وتحليل واستخدام مجموعة من البيانات ذات الصلة بصنع السياسات المراعية لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي ، بما فيها البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، حتى تكون عملية صنع السياسات عملية مستنيرة. (راجع المُخرج 4.3)

(ج) سوف يدعم البرنامج الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين في إجراء البحوث وتوثيق أفضل الممارسات كجزء من مناقشات التنمية العالمية المشار إليها أعلاه. (راجع المُخرج 4.3)

IV. الفعالية المؤسسية مقاربة إدماج النوع الاجتماعي

منذ تدشين الإستراتيجية الأولى للمساواة بين الجنسين للأعوام 2008-2013، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطاره المؤسسي لضمان تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين واستثمر في بناء القدرات اللازمة لإدخال تحليل عامل المساواة بين الجنسين إلى جميع ميادين عمله. ويقوم البرنامج بتعديل إطاره المؤسسي لتوفيق سياساته وإجراءاته مع خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة التي تدعو جميع منظمات الأمم المتحدة إلى أخذ تدابير خاصة لزيادة المساءلة والإشراف فيما يتعلق بتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين. كما يقوم البرنامج بتنفيذ توصيات عام 2012 الناشئة عن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات فيما يخص المساواة بين الجنسين.

سوف يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون الشواغل القائمة على النوع الاجتماعي مدمجة في جميع مراحل دورة حياة البرامج/المشروعات، بدءاً من مرحلة التصميم.

السياسات والتخطيط

توصي خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بأن تشتمل وثائق التخطيط المركزي لكافة منظمات الأمم المتحدة على ناتج واحد على الأقل من نواتج مقاربة إدماج النوع الاجتماعي مع المؤشرات المناسبة لهذا الناتج. وقد تم الوفاء بهذا التدبير في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014-2017 إذ إن أحد نواتجها السبعة مخصص للمساواة بين الجنسين وهي تراعي هذه القضية في جميع أجزائها.

وتُلزم خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة جميع منظمات الأمم المتحدة بأن تكون لها إستراتيجيات وخطط تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسياسيات لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في التمثيل داخل المنظمات. وتخدم هذه الإستراتيجية للمساواة بين الجنسين هذا الغرض. كما يمتلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إستراتيجية للتكافؤ بين الجنسين يمكن الاطلاع عليها في مرفقات هذه الإستراتيجية على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي للبرنامج.[6]

كما التزم البرنامج بتعميم مقاربة إدماج النوع الاجتماعي في خطة الأعمال السنوية، وخطط العمل المتكاملة، ووثائق البرامج القطرية. وسوف تشتمل جميع البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تدابير محددة لمعالجة مظاهر عدم المساواة بين الجنسين ومؤشرات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، ستقوم بالرقابة عليها المكاتب الإقليمية المعنية.

وسوف يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون الشواغل القائمة على النوع الاجتماعي مدمجة في جميع مراحل دورة حياة البرامج/المشروعات، بدءاً من مرحلة التصميم. وسيتم تضمين توجيهات واضحة بشأن تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي في دورة حياة البرامج/المشروعات في أداة ضمان الجودة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف يخضع كل تقييم مسبق (بما في ذلك تقييمات وثائق البرنامج القطري والبرامج/المشروعات) لفحص مراعٍ لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي.

كما يعتبر الآن إجراء الفحص البيئي والاجتماعي الموضوع من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مطلباً إلزامياً على مستوى المشروعات. وتهدف الأداة لموازنة أو الحد من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة للعمل الإنمائي الخاص بالبرنامج. وتتضمن قائمة الفحص المرجعية أسئلة محددة تتعلق بأثر المشروع على المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة.

UNFPA TURKMENISTAN

المساءلة والرقابة

لقد حظيت النتائج التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اليوم في مجال المساواة بين الجنسين بدعم من إطار المساءلة للبرنامج، الذي يتضمن رفع تقارير بصفة دورية للمجلس التنفيذي وآليات للرقابة الإدارية، مثل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الخاصة باعتبارات النوع والجنس، وأدوات مثل مؤشر المساواة بين الجنسين. وفيما يلي تفاصيل ما سبق ذكره.

اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي

سوف تظل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، التي يرأسها المدير أو المدير المعاون، الآلية الأساسية للمنظمة في رقابتها على المساواة بين الجنسين. وتراقب هذه اللجنة، التي تم توسيع نطاقها إلى المستوى الإقليمي، على تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين، عن طريق مطالبة مديري المكاتب ورؤساء مجموعات الكفاءات المهنية [7] برفع تقارير عن التقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي وتمكين المرأة. كما تعتبر اللجنة بمثابة فريق لاستعراضات الأقران، تضمن أن يقوم مديرو المكاتب بدمج المساواة بين الجنسين بصورة منهجية في كل مجال من مجالات العمل. وتستعرض اللجنة نتائج مؤشر المساواة بين الجنسين، وأيضاً التقدم المحرز على صعيد تكافؤ الجنسين داخل المنظمة. ويرفع رئيس اللجنة توصياته إلى الفرق التنفيذي لأجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات ويقدم توصيات اللجنة الرئيسية سنوياً للمجلس التنفيذي.

مؤشر المساواة بين الجنسين

في عام 2009، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر المساواة بين الجنسين، الذي يُلزم المديرين بتقييم المشروعات وفق مقياس من أربع درجات يدل على مساهمة المشروع في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويساعد مؤشر المساواة بين الجنسين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تتبع والرقابة على مدى مراعاة كل مخصص مالي وكل نفقة لمقاربة إدماج النوع الاجتماعي . ويساعد المؤشر المديرين أيضاً في تحليل الاتجاهات حسب كل منطقة والناتج ومجال التركيز. وسوف يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنقيح المؤشر لتحسين استغلاله في عمليات التخطيط والرقابة على الأداء. وسوف يشتمل هذا على ربط

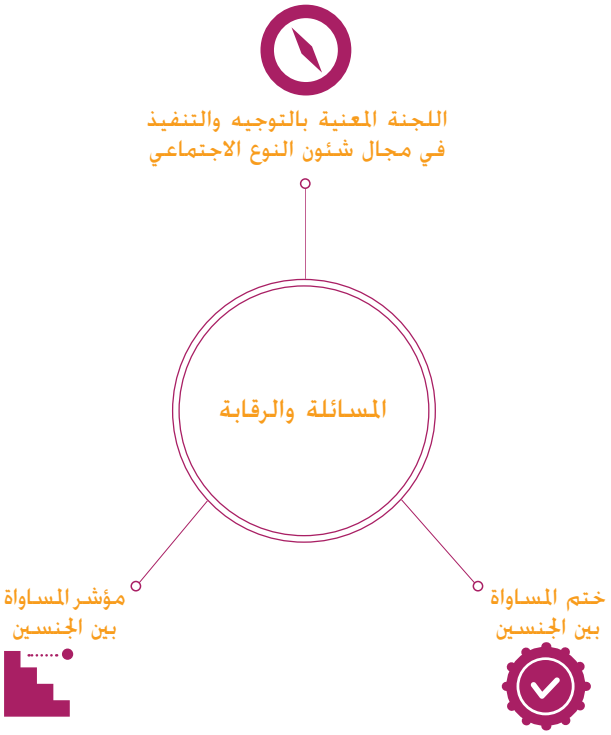

مؤشر المساواة بين الجنسين بممارسات صنع القرار الرئيسية، مثل إعداد التقارير السنوية على كافة المستويات، والانتفاع بنتائج المؤشر في وضع الخطط والتقارير الإستراتيجية السنوية.

ختم المساواة بين الجنسين

لتعزيز القدرات والمساءلة في مجال تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي ، استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ختماً للمساواة بين الجنسين في عامي 2012-2013. وهذا الختم هو عملية اعتماد مؤسسية تعترف بالأداء الجيد من جانب مكاتب/وحدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين. ويقدم الختم إطاراً لتوجيه كبار المديرين في الوفاء بمعايير أداء محددة. وسيتم تعميم هذا الختم عبر المنظمة لتحفيز كافة وحدات الأعمال والمكاتب القطرية على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين.

UNDP EUROPE AND CIS

الهيكل القائم على النوع الاجتماعي

كما هو موضح في الخطة الإستراتيجية 2014-2017، فإن بنية الخدمات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال السياسات تشهد تحولاً من كونها بنية تعتمد على هيكل صارم نسبياً قائماً على الممارسة إلى بنية ترتكز على فرق أكثر مرونة متعددة التخصصات قائمة على تقديم الحلول في قضايا التنمية. وسوف تعتمد فعالية تعميم مقاربة إدماج النوع الاجتماعي على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء فرق عمل متعددة التخصصات تضم خبراء في الاستجابة لتحديات المساواة بين الجنسين.

وسيظل الفريق المعني بالشؤون المراعية لاعتبارات النوع والجنس بمثابة الركيزة الأساسية للهيكل القائم على النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيكون مقره في مكتب السياسات ودعم البرامج. وسيتألف الهيكل الأساسي لهذا الفريق مما لا يقل عن خمسة عشر (15) مستشاراً في السياسات القائمة على النوع الاجتماعي (أو كفاءات مناظرة لمدة محددة) يتم تعيينهم في المقر الرئيسي ومراكز السياسات العالمية ومراكز الخدمات الإقليمية، والذين سيضعون المنظمة في مكانتها على المستوى العالمي ويطورون السياسات ويقدمون الدعم الفني للمكاتب القطرية. وسوف يُعين كل مكتب من المكاتب الإقليمية الخمسة، عبر برامجه الإقليمية، مستشاراً إقليمياً واحداً على الأقل في الشؤون المراعية لالنوع الاجتماعي لدعم عمل المكتب.

ونظراً لتركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء القدرات القطرية، سينصب الاهتمام على تعيين مستشارين في الشؤون المراعية لالنوع الاجتماعي في المكاتب القطرية.

وسوف تقدم جميع المكاتب القطرية خطة تضمن امتلاكها للخبرات القائمة على النوع الاجتماعي اللازمة لسياق البرامج والسياق القطري الخاص بها، علماً بأن المكاتب التي لها محفظة تزيد قيمتها على 25 مليون دولار (على مستويات التمويل الحالية، 40 مكتباً قطرياً) سيكون من المتوقع أن يعمل لديها في مكتبها مستشار مختص بالقضايا القائمة على النوع الاجتماعي أو كفاءة أخرى موازية مختصة بهذه القضايا، مع الأخذ في الاعتبار أن الموارد يتم تخصيصها على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتشاور مع البلد المستفيد من البرنامج. وسيتم تشجيع المكاتب القطرية على أن تبحث مع الوكالات الشريكة، وبخاصة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عن فرص لتعزيز خبراتها. وللوفاء بالناتج 4 للخطة الإستراتيجية 2014-2017، وتعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي في البرامج القطرية، سيقوم المقر الرئيسي بدعم المكاتب القطرية التي لا يعمل

جدول 1. الاستثمارات المقدرة في القدرات بين الجنسين

ميزانية المكاتب السنوية تبلغ أكثر من 25 مليون دولار	40[8]
ميزانية المكاتب السنوية تبلغ أقل من 25 مليون دولار	10
البرامج الاقليمية	5
المقرات الرئيسية ومراكز السياسة العالمية أو المراكز الإقليمية	15[9]
الاجمالي	**70**

بها أي مستشار مختص بالشؤون المراعية لالنوع الاجتماعي أو كفاءة أخرى موازية مختصة بهذه الشؤون[10] في تصميم البرامج وضمان الجودة، إضافة إلى الدعم الذي ستتلقاه هذه المكاتب من الفرق المعنية بالشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي في مراكز الخدمة الإقليمية ومن خلال التعلم من النظراء وأساليب التعاون فيما بين البلدان.

وسيتم تشجيع جميع وحدات العمل على توفير الخبراء في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وفي حالة عدم سماح الموارد بذلك، ينبغي دراسة مجموعة من الخيارات المرنة، مثل حشد القدرات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى أو الاستعانة بخبراء من الخارج، وبخاصة في وضع أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو وثائق البرامج القطرية والإقليمية أو التخطيط لعمليات التقييم أو المشروعات الكبيرة. وسيتم اختيار استشاريين يتمتعون بالخبرة في المساواة بين الجنسين في مجالات عمل الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014-2017 ليتم تعيينهم لمدد طويلة من خلال قائمة مركزية بالاستشاريين. وبالمثل، وفيما يخص جميع البرامج والمشروعات غير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، سوف يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكاتب على الاستثمار في الخبرات لضمان تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي بما يتماشى مع الخطة الإستراتيجية. ومن المتوقع أن يصل مجموع هذه الاستثمارات إلى تعيين 10 مستشارين على الأقل في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. ويؤدي هذا بدوره لأن يصل إجمالي عدد كبار المستشارين في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي إلى 70 مستشاراً داخل المنظمة (راجع الجدول 1).

وطبقاً لخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، فمن المتوقع أن يكون لدى كل مكتب إقليمي ومكتب مركزي ومركز سياسات عالمي وإدارة رئيسية ومجموعة مهنيين مركز لتنسيق الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي يتم تعيينه على الرتبة ف-4 أو أعلى. ومن المتوقع أيضاً أن يكون لدى جميع المكاتب والمراكز الإقليمية والمكاتب القطرية فريق متعدد التخصصات معني بالتنسيق في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي يترأسه أحد كبار المديرين. وينبغي أن تضم فرق التنسيق موظفي برامج وعمليات وموارد بشرية وينبغي أن تكون ضمن وحدة عمل تحت إدارة مدير أو نائب مدير الوحدة. وسيكون لجميع فرق التنسيق المعنية بالشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وثيقة اختصاصات مكتوبة وسيكون 20 في المائة على الأقل من وقتها مخصص للمهام التي ينبغي تتبعها في نظام تطوير وإدارة الأداء السنوي (خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة). وبالمثل، ستقوم خطة عمل سنوية بتوجيه ومتابعة والإبلاغ عن عمل فريق التنسيق المعني بالشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.

تكافؤ الجنسين داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعترافاً منه بعدم قدرة أية منظمة على الوصول إلى كامل قدراتها متى تخلفت المرأة أو أهملت، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إستراتيجية جديدة لتكافؤ الجنسين للأعوام 2013-2017.

وبصفة عامة، تمثل المرأة 50 في المائة من عدد العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم أن المرأة تحظى بتمثيل جيد في مناصب المستوى الأول، إلا أن هناك فجوات بين الجنسين على المستويات المتوسطة والعليا. وفي وظائف الرتبة ف-4، على سبيل المثال، تمثل المرأة 39 في المائة من عدد الموظفين والرتبة ف-5 تمثل 37 في المائة، وفي وظائف الرتبتين مد1 ومد2، تصل نسبة تمثيل المرأة إلى 35 في المائة من عدد الموظفين. وعلى مستوى المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين، تشغل المرأة 39 في المائة من الوظائف.

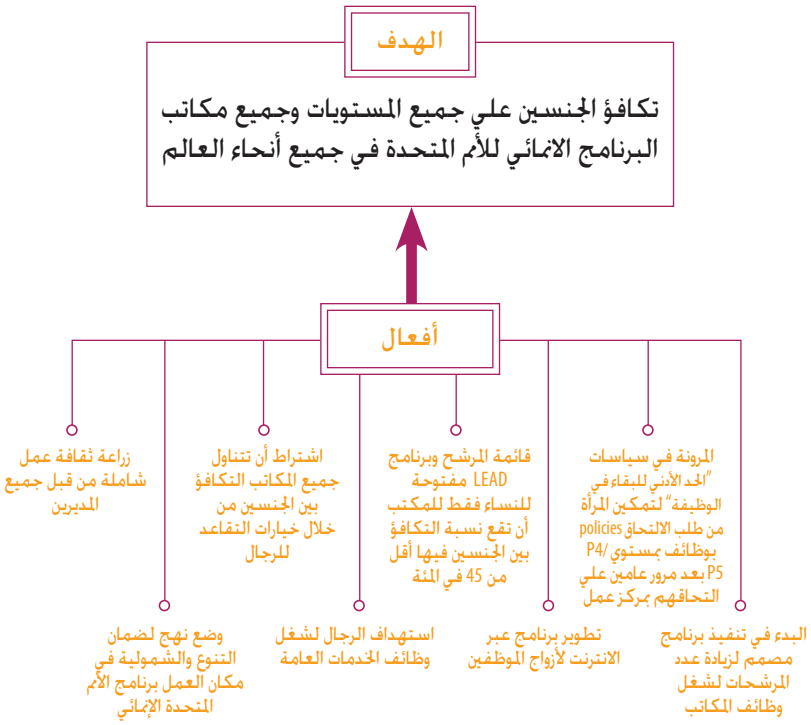

وتطرح إستراتيجية تكافؤ الجنسين الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات عديدة لاجتذاب الموظفات وتعيينهن وترقيتهن. ومن بين هذه الإجراءات: المرونة في سياسات "مدة شغل الوظيفة" لإتاحة الفرص أمام المرأة للتقدم لمناصب الرتبة ف4-/ف5- بعد قضاء عامين فقط في أي من مراكز العمل؛ ووضع تدابير تعيين خاصة للمكاتب التي تقل فيها نسبة المرأة عن 45 في المائة، كفتح قوائم الترشيح للنساء فقط؛ ومطالبة جميع المكاتب بمعالجة قضية تكافؤ الجنسين من خلال إتاحة خيارات التقاعد أمام الرجال ورفع التقارير بشأن هذه القضية أثناء عملها على إعادة تنظيم قدراتها أثناء القيود المالية؛ ومطالبة جميع المديرين بنشر ثقافة عمل تكون شاملة للجميع.

قدرات تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي

ينبغي أن يحظى جميع الموظفين بفهم أساسي لمفهوم تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي والقدرات الفنية الكافية لإنجازه. ولضمان تحقيق ذلك، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع وتحديث دورة مسيرة مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي: التفكير خارج الصندوق، التي توجب خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة إعطاؤها لجميع الموظفين.

وقد عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب الذي يقدمه لموظفيه حول جوانب المساواة بين الجنسين في المجالات الجوهرية لعمل المنظمة، وتحول من تدريب جميع الموظفين على التحليل القائم على النوع الاجتماعي العام إلى تقديم تدريب مستهدف في مجالات فنية محددة، مثل المساواة بين الجنسين والتغير المناخي. وسوف يستمر البرنامج في تقديم التدريب وتخصيص التمويل الكافي حتى تتحقق نتائج ملموسة. ويوصى بأن تكون نسبة 10 في المائة على الأقل من ميزانية التعليم في المكاتب العالمية والإقليمية والقطرية مخصصة لأنشطة التعليم المتعلقة بمراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي.

ويجب أن تكفل إجراءات التوظيف امتلاك الموظفين والاستشاريين للكفاءات الوظيفية والكفاءات الأساسية في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وينبغي أن يتمتع جميع الموظفين والاستشاريين الجدد بما يلزم من فهم ومهارات وخبرات والتزام أساسي للعمل بطريقة مراعية للاعتبارات المراعية لالنوع الاجتماعي. وسوف يعتبر الافتقار إلى هذه السمات سبباً كافياً لرفض أي شخص مرشح لشغل أية وظيفة عملية أو استشارية في البرنامج.

ولضمان أن تكون إدارة أداء الموظفين مراعية للاعتبارات النوع الاجتماعي، تدعو خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تضمين النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في خطط عمل الموظفين وتقييماتهم. وسوف يلبي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المطلب عن طريق ضمان احتواء عمليات مراجعة أداء جميع الموظفين على تقييم لإسهاماتهم في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين.

إدارة المعرفة والاتصالات

تقدم وظيفة إدارة المعرفة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة لاستخراج الدروس المستفادة والمعرفة بما هو مجدٍ أو ما هو ليس كذلك ومن ثم المساعدة في دعم البلدان ذات التصنيفات النموذجية المختلفة، وفي مناطق مختلفة، والتي على مستويات مختلفة من التنمية. وسوف يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التزامه بصون والاستثمار في جماعة الممارسين العالمية التابعة له المعنية بالمساواة

AMI VITALE/WORLD BANK

بين الجنسين وسوف يزيد عدد شركائه الخارجيين المشاركين في هذه الجماعة. وسوف يعزز البرنامج تعاونه مع شبكات المعرفة العالمية المتخصصة، ولاسيما مع شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة والبوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصادياً التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما سيستخدم البرنامج وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية للدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتعزيز النتائج المحققة.

وسوف يحافظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استثماراته في نُظُم إدارة المعرفة الإقليمية ويشجع جماعات الممارسين الداخلية على مشاركة معارفها عبر المناطق والبلدان. وسيتم تنظيم المناقشات الافتراضية وعمليات تبادل التعلم ونشر المنتجات المعرفية بناءً على طلب المكاتب القطرية. وسوف يدعم البرنامج إقامة أنظمة وشبكات معرفية ناجحة في أمريكا اللاتينية وأوربا ورابطة الدول المستقلة وآسيا والمحيط الهادئ كما سيستثمر في تعزيز آليات دعم الأقران وجماعات الممارسين في أفريقيا والدول العربية.

الموارد المالية

طبقاً لخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة، سيتم تحديد معيار إرشادي مالي لأجل تخصيص الموارد لأنشطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة 15 في المائة من موارد المنظمة في مدة الخطة الإستراتيجية 2014-2017. وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص 15 في المائة على الأقل من التمويل الذي يقدمه البرنامج في سياقات صنع السلام لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة و/أو الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة والفتيات باعتبارها أهدافاً رئيسية. كما ستقوم جميع البرامج العالمية والإقليمية والقطرية بتجنيب الموارد اللازمة لضمان الوفاء بنتائج المساواة بين الجنسين. وقد خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 10.2 مليون دولار من ميزانية الفعالية الإنمائية من أجل تعميم مراعاة مقاربة إدماج النوع الاجتماعي عبر المنظمة خلال مدة الخطة الإستراتيجية 2014-2017.

ولأول مرة، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمجلس التنفيذي، من خلال هذه الإستراتيجية، توقعات للصلة ما بين الموارد المقدرة والنواتج المقترحة المتصلة بالمساواة بين الجنسين. ويتوقع البرنامج أن

UN PHOTO/TOBIN JONES

يوفر موارد[11] دائمة بقيمة 62 مليون دولار وموارد[12] أخرى بقيمة 520 مليون دولار على مدار مدة الخطة الإستراتيجية 2014-2017.

وهذه الأرقام هي بالضرورة توقعات أكثر من كونها أرقام ميزانية نهائية، إذ إن تخصيص الموارد النهائي للنواتج يتم تحديده من خلال القرارات التي تتخذها كل بلد يتم فيها تنفيذ البرامج بناءً على أولوياتها ونوع وقيمة التمويل المتاح.

وسوف يدشن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق الاستئماني المرن لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين في مسعى منه لحشد تبرعات أخرى (غير رئيسية) لدعم العمل البرامجي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع خطته الإستراتيجية. وسوف تُعطى الأولوية لتمويل برامج الأمم المتحدة المشتركة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حسب اتفاقيات التبرع التي تُبرم مع الجهات المانحة للصندوق الاستئماني المرن.

سيتم تحديد معيار إرشادي مالي لأجل تخصيص الموارد لأنشطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة 15 في المائة من موارد المنظمة في مدة الخطة الإستراتيجية 2014-2017.

FATMA YASSIN/UN WOMEN

٧. التنسيق والشراكات

الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة

بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومدير نظام المنسق المقيم، يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في التنسيق بين كافة أنشطة المساعدة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. ويشمل هذا دعم الفرق المواضيعية المعنية بالمساواة بين الجنسين على المستوى القطري (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة التي تحظى بولاية وصفة قويتين للمساواة بين الجنسين على أرض الواقع، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها) لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأولويات الوطنية. كما يشجع المنسق المقيم على استخدام الأدوات التي على نطاق المنظومة، مثل سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين الذي تستخدمه الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة.

ومع وجود تقييم قطري مشترك/عملية مشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سوف يشجع المنسق المقيم كافة منظمات الأمم المتحدة المشاركة على زيادة الاستثمار في والتركيز على النواتج والمخرجات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عملاً بالقرار الصادر عن استعراض عام 2012 والذي يجري كل أربع سنوات.

وعلى المستوى العالمي، سوف يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المساهمة في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي تتولى مهمة التنسيق فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى المستوى الإقليمي، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جنباً إلى جنب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات أخرى في الفرق المواضيعية المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما سيواصل البرنامج العمل مع منظمات الأمم المتحدة المكلفة بقضايا التعليم والمساواة بين الجنسين، لإنجاز مهام منها وضع خطط التنمية وجمع البيانات لإطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية وإطار تسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وخطة ما بعد عام 2015.

ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عالمياً في قيادة ثلاثة من سبعة مجالات ذات أولوية جرى تحديدها في تقرير عام 2010 الذي أعده الأمين العام بعنوان "مشاركة المرأة في صنع السلام" (A/65/354-S/2010/466): الإدارة العامة الشاملة للجميع والتعافي الاقتصادي وسيادة القانون/حق اللجوء للعدالة. كما يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمة العضو في المجموعات الدولية والرائدة في مجال التعافي المبكر ضمن اللجنة

الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي يشجع فيها البرنامج على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات التعافي المبكر التي تنفذها الأمم المتحدة.

ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الرامية إلى الوفاء باحتياجات النساء والفتيات فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، كجزء من تقسيم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS) للعمل بين منظمات الأمم المتحدة.

وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية في وضع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب لعام 2013، وضمن دمج تدابير ومؤشرات خاصة تُعنى بمشاركة الشابات في صنع القرار والسياسات. ويتولى البرنامج أيضاً القيادة في موضوعات متعددة، مثل التزام خطة العمل المتعلق بالاشتمال السياسي.

التنسيق والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

يتصور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء تعاون فعال مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن طريق: (أ) توسيع نطاق برامج المساواة بين الجنسين والتقديم المشترك لخدمات المساواة بين الجنسين؛ (ب) التكامل في تعزيز مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين؛ (ج) مشاركة البنية التحتية التعاونية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ (د) الاستناد في العمل المشترك إلى خبرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في صياغة السياسات والرقابة عليها وتقييمها؛ و (هـ) دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عندما تعمل كوكالة غير مقيمة، حيث تقوم الهيئة غالباً بالتوجيه وتصميم البرامج ويتولى البرنامج الريادة في التنفيذ.

ورغم أن البرنامج والهيئة يواجهان تحديات إنمائية متماثلة، مثل المشاركة السياسية للمرأة، فإنهما يعالجانها عبر مداخل مختلفة. وعلى سبيل المثال، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته المقدم الرئيسي لخدمات مساندة الأمم المتحدة للدورات الانتخابية، مع السلطات الانتخابية لضمان إدارة الانتخابات بطرق تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للمرأة والرجل، بينما تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن قرب مع المنظمات النسائية والمرشحات لضمان مشاركتهن في العمليات الانتخابية.

وقد تعاون البرنامج والهيئة في مبادرات مشتركة عديدة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وبخاصة عن طريق التعاون في مجالات مساندة الدورات الانتخابية، والدعوة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، والتشارك في بناء شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة؛

(ب) دعم حملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة التي أطلقها الأمين العام وتنفيذ البرامج المشتركة في هذا المجال؛

(ج) ضمان معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الإطار الإنمائي لما بعد 2015؛

(د) القيام مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بقيادة تقسيم العمل الخاص ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS) للوفاء باحتياجات النساء والفتيات فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي؛

(هـ) تعزيز الجهود الوطنية الرامية للوفاء بالمعايير القانونية الدولية ولجوء المرأة للعدالة، عبر وسائل منها تنفيذ برنامج الأمم المتحدة بشأن احتكام المرأة إلى القضاء مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)؛

(و) دعم تمكين المرأة اقتصادياً وإقامة شراكات في البوابة المعرفية العالمية المفتوحة لتمكين المرأة اقتصادياً؛

(ز) تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 الصادر بشأن المرأة والسلام والأمن والولاية الممنوحة للأمم المتحدة ببناء السلام؛

(ح) التعاون في المجالات الرئيسية في سياقات الأزمات، ولاسيما في تعزيز سيادة القانون والمشاركة في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهي شبكة عمل تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى منع والاستجابة للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في السياقات التي تشهد نزاعاً.

رغم أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يواجهان تحديات إنمائية متماثلة، مثل المشاركة السياسية للمرأة، فإنهما يعالجانها عبر مداخل مختلفة.

التنسيق والشراكة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى

سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن قرب مع المنظمات والأذرع الأخرى للأمم المتحدة على تنفيذ أنشطة الدعوة والعمل المعني بالسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين. ومن بين هذه المنظمات، على سبيل المثال لا الحصر، صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وأيضاً مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والصناديق الرأسية مثل صندوق البيئة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والدرن والملاريا. كما يلعب عدد من الأطراف الأخرى الإقليمية والدولية الرئيسية، مثل المنتديات البرلمانية ومنظمات حقوق الإنسان وأجهزة التعاون الاقتصادي، دوراً حيوياً في تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية في مجال المساواة بين الجنسين. وسوف يمارس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرته وقوته التجميعية لإشراك هذه الأطراف الفاعلة للدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين في المبادرات الحكومية والمؤتمرات الإقليمية والعمل البرامجي.

تعتبر إستراتيجية المساواة بين الجنسين أن بناء الشراكات مع المجتمع المدني أمر ضروري لتنفيذ التزامات المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين.

الشراكة مع المجتمع المدني

يشجع استعراض عام 2012 الذي يجري كل أربع سنوات نظام المنسق المقيم على تعزيز التنسيق مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية، بمن فيهم المجتمع المدني، على المستوى القطري. وتعتبر إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 أن بناء الشراكات مع المجتمع المدني أمر ضروري لتنفيذ التزامات المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين. وسوف يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المدني ويدخل في شراكة معه لتنفيذ الإستراتيجية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وسيكون البرنامج مناصراً قوياً لإفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني على طاولات صنع السياسات والقرارات، مع التركيز بصورة خاصة على إشراك المنظمات والشبكات النسائية ذات النفوذ والخبيرة التي تمثل القواعد الشعبية والفئات المستبعدة. وسوف يُشرك البرنامج منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات والبرامج الخاصة به، وأيضاً في صياغة الأولويات التي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مثل أنشطة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وسوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء الآخرين من داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لزيادة فرص تنمية قدرات المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الضالعة في جهود تمكين المرأة، وإشراكها على سبيل المثال في أنشطة التدريب القطرية حول قضايا وضع السياسات وتقديم الخدمات ودعم المنظمات الوطنية والمحلية لحضور التجمعات الإقليمية أو العالمية. وباعتباره جزءاً من المجموعات المشتركة بين الوكالات والمعنية بمعالجة مواضيع معينة تتعلق بمقاربة إدماج النوع الاجتماعي ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى المشتركة بين الوكالات، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم جهود المجتمع المدني الرامية إلى تعميق المساءلة عن تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين، ودعم مشاركته، على سبيل المثال، في متابعة الأداء على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية

LIN JOE YIN/UNITED NATIONS

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقيات الأخرى الناشئة عن مناقشات خطة ما بعد عام 2015.

شركاء آخرون مهمون

ينطوي بناء الشراكات مع ثلاث قطاعات مجتمعية على أهمية خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذه القطاعات هي: القطاع الأكاديمي، والإعلامي، والقطاع الخاص. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة إشراك المؤسسات الأكاديمية لتطوير نظريات وتحليلات وتقييمات المساواة بين الجنسين. كما سيدعم البرنامج هذه المؤسسات في الجنوب العالمي لتقوية هياكلها المؤسسية التي تدعم المساواة بين الجنسين، بدءاً من مراكز الدراسات النسائية إلى معاهد التدريب وفرق التفكير.

وحيث إن الإعلام عامل حيوي في تحديد ملامح المواقف وتغيير الممارسات التي تطيل أمد التمييز بين الجنسين، سيستمر برنامج الأمم المتحدة في بناء الشراكات مع منظمات وسائل الإعلام السائدة والاجتماعية والبديلة، باعتبارها وسيلة لإشراك الفتيان والشابات في الدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين.

كما سيعمل البرنامج مع القطاع الخاص، الذي تزداد أهميته في الجهود المبذولة لربط المساواة بين الجنسين بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وقد كان القطاع الخاص أحد الأطراف الرئيسية الفاعلة في تقديم الخدمات لتمكين المرأة اقتصادياً، على سبيل المثال عبر تقديم خدمات الائتمان. وسيواصل البرنامج العمل مع القطاع الخاص لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إدخال الخدمات المالية إلى الأسواق التي لا تحصل على خدمات كافية وتوسيع وصول المشروعات الصغيرة إلى الأسواق.

VI. رفع التقارير بشأن إستراتيجية المساواة بين الجنسين وتقييمها

تتسق إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 مع الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014-2017. وهكذا، سيتم قياس التقدم المحرز في اتجاه تحقيق نتائج التنمية الخاصة بإستراتيجية المساواة بين الجنسين تبعاً للنواتج والمخرجات والمؤشرات ذات الصلة الواردة في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتم قياس النتائج المؤسسية الموضحة في القسم 4 من إستراتيجية المساواة بين الجنسين طبقاً لمصفوفة رصد الفعالية المؤسسية، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المرفق 8 لإستراتيجية المساواة بين الجنسين.[13]

كما يلزم على جميع المكاتب أن تقدم للجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي تقارير سنوية تعرض فيها التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج التنمية الواردة في الإستراتيجية والتغييرات الحاصلة على صعيد تكافؤ الجنسين وبيانات مؤشر المساواة بين الجنسين. وسوف يُستعان بهذه التقارير، إلى جانب مصفوفة رصد الفعالية المؤسسية، في إعداد التقرير الخاص بتنفيذ هذه الإستراتيجية الذي سيجري تقديمه سنوياً للمجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى. وسوف يضم هذا التقرير قسماً عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج التنمية الخاصة بالإستراتيجية، إضافة إلى أمثلة ملموسة وقصص تحويلية. وسيعرض قسم آخر النتائج طبقاً لمصفوفة رصد الفعالية المؤسسية.

وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء تقييم مستقل لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 عند انتهائها.

تتسق إستراتيجية المساواة بين الجنسين مع الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014-2017. وهكذا، سيتم قياس التقدم المحرز في اتجاه تحقيق نتائج التنمية الخاصة بإستراتيجية المساواة بين الجنسين تبعاً للنواتج والمخرجات والمؤشرات ذات الصلة الواردة في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حواشي ختامية

1. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1998/43.
2. الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام 2014.
3. يضم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والدرن والملاريا.
4. قرار الجمعية العمومية 67/226. فقرة 81 (21 ديسمبر/كانون الأول 2012).
5. الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام 2014.
6. العنوان مستخدم في البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2014-2017 (DP/GP/3).
7. أو كفاءة موازية مختصة.
8. أو كفاءة موازية لمدة محددة.
9. على سبيل المثال، يمكن أن يضم مكتب قطري ما مستشارين اثنين يقضي كل منهما نصف وقته في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي بدلاً من وجود خبير واحد بمهام وصلاحيات مستشار في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي فقط.
10. موارد (أساسية) دائمة من الميزانية المؤسسية وأبواب الميزانية الأخرى المخصصة للمجلس.
11. موارد أخرى (غير أساسية).
12. الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام 2014.

المصطلحات المستخدمة في إستراتيجية المساواة بين الجنسين

مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي (النوع الاجتماعي)

"تشير إلى الخصائص والفرص الاجتماعية المرتبطة بكون الشخص ذكراً وأنثى والعلاقات فيما بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. وأيضاً العلاقات فيما بين النساء وفيما بين الرجال. وتُبنى هذه الخصائص والفرص والعلاقات اجتماعياً ويتم تعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وتكون خاصة بسياق أو زمن معين وقابلة للتغيير. وتحدد مراعاة النوع الاجتماعي ما هو متوقع من المرأة والرجل والمسموح به لهما وقيمتهما في سياق بعينه. وتوجد في بعض المجتمعات مظاهر للاختلاف وعدم المساواة بين المرأة والرجل في المسؤوليات المنوطة بهما وفي الأنشطة التي يقومان بها وإمكانية حصولهما وسيطرتهما على الموارد. وأيضاً في فرص صنع القرار. وتعتبر مراعاة النوع الاجتماعي جزءاً من السياق الاجتماعي الثقافي الأوسع نطاقاً. ومن بين المعايير الأخرى المهمة في التحليل الاجتماعي الثقافي الطبقة والعرق ومستوى الفقر والمجموعة العرقية والعمر".[1]

المساواة بين الجنسين

"تشير إلى تساوي الرجل والمرأة والفتاة والفتى في الحقوق والمسؤوليات والفرص. ولا يُقصد بالمساواة أن تصبح المرأة والرجل متماثلين لكن المقصود هو ألا تعتمد حقوق ومسؤوليات وفرص المرأة والرجل على كون المرء قد ولد ذكراً أو أنثى. وتقتضي المساواة بين الجنسين أن مصالح واحتياجات وأولويات كل من المرأة والرجل يتم أخذها بعين الاعتبار-مع إدراك التباين بين مجموعات النساء والرجال المختلفة. ولا تعتبر المساواة بين الجنسين "قضية نسائية" بل ينبغي أن تحظى باهتمام الرجل والمرأة وأن يشارك فيها كل منهما. ويُنظر إلى المساواة بين الرجل والمرأة على أنها قضية من قضايا حقوق إنسان وشرط مسبق ومؤشر للتنمية المستدامة المرتكزة على الناس".[2]

تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي (النوع الاجتماعي)

"تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي هي عملية تقييم الأثر الذي يلحق بالمرأة والرجل جراء أي إجراء يتم التخطيط له، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج.. في جميع المجالات وعلى كافة المستويات. وهي إستراتيجية لجعل شواغل وتجارب المرأة وأيضاً الرجل بُعداً أساسياً في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والبرامج في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتحقق النفع للمرأة والرجل على قدم المساواة ولا تستمر مظاهر عدم المساواة. ويتمثل الهدف النهائي لهذه العملية في تحقيق المساواة بين الجنسين".[3]

حقوق المرأة

"تعتبر حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتاة من حقوق الإنسان العالمية جزءاً غير قابل للتصرف فيه وجزءاً لا يتجزأ منها ولا يمكن فصله عنها. وتعتبر المشاركة التامة المتكافئة للمرأة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والقضاء على كافة صور التمييز على أساس الجنس أهدافاً ذات أولوية للمجتمع الدولي".[4]

"وكما هو محدد في المادة 1، يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".[5]

تمكين المرأة

"لتمكين المرأة خمس مكونات: شعور المرأة بقيمة الذات؛ وحقها في تحديد خياراتها؛ وحقها في الحصول على الفرص والموارد؛ وحقها في امتلاك سلطة إدارة حياتها، سواءً داخل المنزل وخارجه؛ وقدرتها في التأثير على اتجاه التغيير الاجتماعي لبناء نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدالة، محلياً ودولياً".[6]

"ويعتبر مفهوم التمكين مرتبطاً بالمساواة بين الجنسين لكنه يختلف عنه. ويكمن جوهر عملية التمكين في قدرة المرأة على التحكم في شؤونها. ويقتضي هذا أنه حتى تكون المرأة ممكنة يجب ألا تحظى فقط بخدمات متكافئة (مثل التعليم والرعاية الصحية) ووصول متكافئ للموارد والفرص (مثل الأراضي والعمل)، بل يجب أن تحصل أيضاً على توكيل باستخدام تلك الحقوق والخدمات والموارد والفرص لاتخاذ القرارات والخيارات الإستراتيجية (كما في فرص تولي الأدوار القيادية والمشاركة في المؤسسات السياسية على سبيل المثال). ولممارسة هذا التوكيل، يجب أن تعيش المرأة دون خوف من التعرض لإكراه وعنف".[7]

تكافؤ الجنسين

"...تساوي عدد الرجال والنساء على كافة المستويات داخل المنظمة. ويجب أن تكون هناك مشاركة كبيرة من كل من الرجل والمرأة داخل المنظمة، وبخاصة على المستويات العليا. ويعتبر تكافؤ الجنسين أحد الآليات المتكاملة العديدة لتحسين الفعالية المؤسسية".[8]

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

"يعتبر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي صورة من صور التمييز التي تعيق على نحو خطير قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرياتها على أساس المساواة مع الرجل...ويعتبر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، الذي يقوض أو يلغي تمتع المرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة بموجب القانون الدولي العام أو اتفاقيات حقوق الإنسان، تمييزاً بالمعنى المقصود في المادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".[9]

"...أي عمل عنف يفضي، أو قد يفضي، إلى تعرض المرأة إلى ضرر أو ألم جسدي أو جنسي أو نفسي، ويشمل هذا التهديدات بارتكاب أفعال من هذا القبيل، أو الإكراه، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".[10]

"...أي عمل ضار يُمارس ضد إرادة شخص ما ويكون قائماً على الاختلافات الاجتماعية بين الرجل والمرأة. وهكذا، يكون العنف قائماً على الاختلافات المنسوبة اجتماعياً. ومن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجنسي.

ورغم أن النساء والفتيات من جميع الأعمار هم من يشكلن غالبية الضحايا، يعتبر الرجال والفتيان أيضاً ضحايا مباشرين وغير مباشرين. ومن الواضح أن لهذا العنف آثار جسدية ونفسية على السواء، وعواقب سلبية طويلة الأمد على كل من الناجين منه ومجتمعاتهم".[11]

ملاحظات

1. مكتب المستشارة الخاصة للقضايا المراعية لالنوع الاجتماعي، 2001، "تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي: وثيقة إستراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين".
2. المرجع السابق.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1997، "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 1997"، A/52/3، الفصل الرابع، "الدورة الاستثنائية المخصصة لتعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي".
4. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، 1993، إعلان وبرنامج عمل فيينا، A/CONF.157/23، الفقرة 17.
5. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
6. الأمانة العامة للأمم المتحدة، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، "مبادئ توجيهية بشأن تمكين المرأة" [www.un.org/popin/unfpa/taskforce/guide/iatfwemp.gdl.html].
7. فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين، 2005، اتخاذ إجراءات: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
8. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تكافؤ الجنسين 2007.
9. اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1992، التوصية العامة 19 [www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm].
10. إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، المادة 1.
11. الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2006، "مواجهة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الإنسانية"، "العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ودور الأمم المتحدة والدول الأعضاء" [www.un.org/docs/ecosoc/meetings/2006/docs/Presentation%20Mr.%20Michel.pdf].

القرار المتخذ من جانب المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن خدمات المشاريع في الدورة العادية الأولى لعام 2014

الرقم 2014/1
إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

إن المجلس التنفيذي،

1. يأخذ علماً بالتقرير الخاص بتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2013، وهو التقرير الشفوي الأخير بشأن تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2008-2013 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

2. ويرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين منذ عام 2008، وفي تحقيق نتائج ملموسة على صعيد تنمية المساواة بين الجنسين والصعيد المؤسسي؛

3. ويأخذ علماً بإستراتيجية المساواة بين الجنسين الجديدة 2014-2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تضع جدول أعمال طموحاً للدفع قدماً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر كافة مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع احترام الولايات الممنوحة بموجب القرارات ذات الصلة التي تتناول قضايا المساواة بين الجنسين، والتي اعتمدتها الهيئات الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها قرارات الجمعية العمومية؛

4. ويثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقيامه بتنفيذ عملية قائمة على المشاركة والتشاور في إعداد إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017؛

5. ويلاحظ مع التقدير جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توفيق إستراتيجيته للمساواة بين الجنسين 2014-2017 مع التكليفات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين الواردة في قرار الجمعية العمومية 67/226 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية الرامية إلى تطوير منظومة الأمم المتحدة؛

6. ويرحب بهيكل وإطار عمل إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017، بما في ذلك المداخل والتفسيرات المقترحة بشأن الكيفية التي سيتم بها دمج المساواة بين الجنسين في كل ناتج من نواتج الخطة الإستراتيجية 2014-2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويرحب أيضاً بالعرض الموجز للترتيبات المؤسسية الداعمة لدمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

7. ويدرك أن إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 تقدم توجيهات إستراتيجية لوحدات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعميم مراعاة المنظور القائم على النوع الاجتماعي أثناء تنفيذها للخطة الإستراتيجية 2014-2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

8. ويطالب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يأخذ في اعتباره إجراء حوار على مستوى البلدان حول الأولويات والاحتياجات الوطنية، كما هو منصوص عليه في صكوك البرنامج على مستوى البلدان، أثناء تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 في البلدان المستفيدة من البرنامج؛

9. ويأخذ علماً باستخدام مصفوفة رصد الفعالية المؤسسية للرقابة على تنفيذ النتائج المؤسسية ورفع التقارير بشأنها؛

10. ويحض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ الهيكل المراعي للنوع الاجتماعي الموضح في إستراتيجيته للمساواة بين الجنسين 2014-2017؛

11. ويشيد باعتماد إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنجازات الإستراتيجية السابقة، ولاسيما على مجموعة الآليات المؤسسية للمساءلة ورفع التقارير؛

12. ويشيد بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في شغل الوظائف على كافة المستويات داخل المنظمة عن طريق قيامه مؤخراً بوضع إستراتيجية تكافؤ الجنسين 2014-2017، ويطالب البرنامج بزيادة تحسين التكافؤ بين الجنسين على المستويات المتوسطة إلى العليا، وأن يتخذ كذلك خطوات تضمن وجود تمثيل للمرأة من البلدان المستفيدة من البرنامج، على كافة مستويات الموظفين وفي المقر الرئيسي وعلى المستويات الإقليمية والقطرية، مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل؛

13. ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع آليات توجيه وتنفيذ الأنشطة القائمة على النوع الاجتماعي على المستوى الإقليمي لغرض الرقابة على تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017؛

14. ويأخذ علماً بأن الفقرة 48 من إستراتيجية المساواة بين الجنسين سيتم استبدالها بالفقرة التالية: "وسوف تقدم جميع المكاتب القطرية خطة تضمن امتلاكها للخبرات في الشؤون المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي اللازمة لسياق البرامج والسياق القطري الخاص بها، علماً بأن المكاتب التي لها محفظة تزيد قمتها على 25 مليون دولار (على مستويات التمويل الحالية، 40 مكتباً قطرياً) سيكون من المتوقع أن يعمل لديها في مكتبها مستشار مختص بالقضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي أو كفاءة أخرى موازية مختصة بهذه القضايا، مع الأخذ في الاعتبار أن الموارد يتم تخصيصها على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالتشاور مع البلد المستفيد من البرنامج. وسيتم تشجيع المكاتب القطرية على أن تبحث مع الوكالات الشريكة، وبخاصة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، عن فرص لتعزيز خبراتها"؛

15. ويحض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017، على نحو يضمن تحقيق التكامل ويتجنب الازدواجية من خلال التعاون والتشارك وتبادل المعلومات من أجل تحقيق أقصى تضافر للجهود مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ولاسيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛

16. ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم أثناء تنفيذه لإستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 بتقييم النُهُج المبتكرة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات التمكينية كوسيلة لتمكين المرأة؛

17. ويطالب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوفيق ما بين التقارير الخاصة بإستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقارير الخاصة بالخطة الإستراتيجية للبرنامج، وأن يرفع للمجلس التنفيذي تقارير بشأن تنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2014-2017 وأدائها ونتائجها، بدءاً من دورته السنوية لعام 2015.

31 يناير/كانون الثاني 2014

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza
New York, NY 10017, USA

يرجى توجيه الاستفسارات مكتوبة إلى:
gender@undp.org

لمزيد من المعلومات: www.undp.org/gender